وقد تقرر سببه وهو مال المحلوق من الراس والذقن فيلزمه الدم حتما بخلاف المصطر حيث
يتخير لان الاذى هناك سماوي وههنا من العباد فلا يرجع المحلوق على الحالق بشئ
لان الدم انما لزمه بما مال من الراس فصار كالمغرور وصوره المغرور ان يغوي
رجلا فيقول له تزوج هذه فانها حره فيتزوجها ويدخل بها ثم يستحقها مستحق ان
كانت امة قد وعها الله فان للولي ان يأخذ من الزوج العقر ثم هو اذا رجع على الغار
في حق العقر لانه قد حصل له اللذة بالوطي وكذا اذا كان الحالق حلالا الا ان الاختلاف
الجواب في حق المحلوق ولما الحالق فيلزمه الصدقة فيما اذا كان الحالق محرما
في الوجهين اي بامره اي بغير امره ولو احد المحرم من شارب الحلال او قلع اظافيره
او حلق شعرا لا يعوي عن نوح او ترفق لانه ينتفع بنتف غيره وان كان اقل من الثلث
نتف نفسه فيلزمه الصدقة قال قلع الاظافير معافيه دم • لان كل رجل او يد يقلع
وقلع دون الخمس فيه صدقة • والحقها خمسة مقرونة نصف من الصاع لكل ظفر •
واوجب الشاة الاخر فادري • والظفر المنكسر الملتف • ليس على احد صدقة
من اي اذا قص المحرم يده او رجله فعليه دم لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفث
وازالة ما يتوارى البدن فاذا قلمها كلها فعليه دم لارتفاق كامل فيلزمه الدم والايراد عليه
واذا ان حصل في مجلس واحد لان الجناية من نوع واحد وان كان في مجالس فكذلك عند
محمد اصالة لان الغالب في هذه الكفارة الاندراج والاول بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وان
توسيف ان قلع في كل مجلس يدا او رجلا فعليه اربعة دماء لان الغالب في هذه الكفارة
معنى العبادة ليتأدى بها الكفارة والاصل ان كل عبادات تجب عليهم
والاجب العقوبات واذا كانت في معنى العبادة افادت الاداء على حدة كالحلق
دون الحلق وكما في رأس الجراح وان قص يدا اورجلا فعليه دم لاقامة الربع

سبعة اشياء الحلق كما في الحلق وان قص اقل من ذلك فلكل ظفر
صدقة قوله والحقها هم مفرقة اي اذا قص خمسة اظافير متفرقة من يده او من
رجليه فعليه صدقة عندها وقال ابو يوسف ومحمد عليه دم اعتبارا لما لو قصها
من كف واحد وله ان كمال الجناية بنبيل الراس والذقن والاصل على هذا الوجه
سادي وبسببه بخلاف الحلق فاذا نقصت الجناية تجب فيها الصدقة وتجب
بقلم كل ظفر طعام مسكين وكذلك لو قلع اكثر من خمسة فعليه دم عند ومالك
يطعم عنها ما شاء قوله والحقها اي الحقها هذه المسيلة بما قبلها وانه انكسر
ظفر المحرم فعلى فاخذه فلا شئ عليه لانه لا يتأتى بعد الانكسار فاشبه ما لو سقط
لهم قوله والطيب واللبس لاجل العذر • والحلق يختار لهذا الامر وصوم ثلثة اوالاطعام
اصوع • لستة او ذبح شاة فاسعوش اي اذا تطيب المحرم او لبس او حلق من عذر
فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء صدق على ستة مساكين بنصف صاع من الطعام وان شاء صام
ثلثة ايام لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك
وكلمة او للتخيير فالصوم هو الى موضع شاء وتحريره ان ما يجب وان ساغ فيه وكذا الصدقة وتحرير
عند احد اصبع الا انه يسمى ان نصف صاع من بر ساكين (الحر) ويجوز فيها التمليك والاباحة اعني التغدية
والتعشية عندها وقال محمد رح الا التمليك وانما التمليك وهو التمليك للحر الاحي (الحر) باتفاق لان
الله تعالى ذكر الاطعام وهو في الاحياء ربما يخص بخصوص كالتغدية او مكان مخصوص
وصوم الحر مخالف الصوم تمامه عندنا في كل مكان وكذا الصدقة انفا عندنا وقال
ابو يوسف لا تجزيه الصدقة الا لاربعة ساكين الحرم فصل في اللبس والطيب
واللثم • لان راى الفتح فاسق فاعلموه وقوله في اجاج الصغير من فاسق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)